

سياسات تعليم وتعلم الكبار في عصر ما بعد جائحة كورونا "رؤية استشرافية"

دكتور/ عاشور أحمد عمري

رئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار

مدرس أصول التربية - كلية التربية - جامعة عين شمس

مقدمة

تضعنا هذه الورقة في مواجهة حقيقية ومباشرة أمام ثمة حقائق ومشاهد لا يمكننا الفكاك منها؛ مثل الجائحة الكونية التي تسارعت بل وتصارعت مع الكرة الأرضية وهي جائحة كورونا، التي تمارس بطشها الاستثنائي بصورة عجيبة، وبدون سابق إنذار أو ترقب، هذه الجائحة الكونية التي تتبارى وسائل الإعلام في الحديث عنها وعن أخبارها بشتى الوسائل والصور الثابتة، والمتحركة، والأشكال البيانية التي تصف حقيقة الجائحة، وكيفية انتشارها، وجهود العلماء والبشر لمواجهتها، حيث تناقش هذه الورقة قضية جائحة كورونا وتداعياتها على تعليم وتعلم الكبار عالميًا، مع التركيز على التجربة المصرية في تعاملها مع الأزمة، بحيث يتناول "المحور الأول" الحديث عن أزمة فيروس كورونا المستجد، بينما يتناول "المحور الثاني"؛ تأثيرات فيروس كورونا المستجد على أهداف التنمية المستدامة، أما "المحور الثالث" فيتناول تأثيرات جائحة كورونا COVID-19 على تعليم وتعلم الكبار، وأخيرًا "المحور الرابع"، الذي يتناول

التجربة المصرية في إدارة أزمة جائحة كورونا على تعليم وتعلم الكبار، والرؤية الاستشرافية لتعليم وتعلم الكبار في عصر ما بعد كورونا.

فمن الجدير بالذكر، أن الحالات الطارئة التي تسببها الكوارث والأزمات، أحد أخطر التحديات الإنمائية التي يواجهها المجتمع الدولي، فالأمر لا يتوقف فقط عند المعاناة المباشرة التي يعانها الإنسان جراء هذه الأوضاع الطارئة، وإنما يتعدى ذلك كون الأزمات والكوارث الطبيعية، أو الناتجة عن تفشي الأمراض والأوبئة من الأسباب الرئيسية للفقر، والتمييز، وللركود - بل الانهيار - الاقتصادي، وغالباً ما تدفع الفئات المهمشة والضعيفة، وبخاصة الأطفال، والنساء، والكبار، ثمن هذه التداعيات التي تخلفها الحالات الطارئة الناتجة عن تفشي الأمراض والأوبئة، كما هو الحال - الآن - في ظل تفشي (فيروس كورونا **Corona virus**)، كما تتسبب في انهيار النظم التعليمية، وتجعلها دائماً مهددة بالغلق نتيجة تفشي الأمراض والأوبئة التي تهدد حياة الإنسان.

ويعد التعليم في أوقات الكوارث وسياقات الأزمات مجالاً مهماً من مجالات البحث العلمي؛ لأنه ينشئ ممارسات قائمة على الأدلة التي يمكن استخدامها على أرض الواقع بحيث تكون فعالة وموجهة نحو الدارسين، الذين هم بأمر الحاجة لمواصلة تعليمهم في أعقاب مواجهتهم للكوارث والأزمات، مثل تلك التي سببها (فيروس كورونا **Covid-19**)، كما يمكن لهذه البحوث أن تساعد المنظمات غير الحكومية

والمعلمين على تجنب المشاكل السلبية المحتملة من جراء تلك الأزمات والكوارث (نشرة نوراج الخاصة، ٢٠١٩، ٢).

ويشهد العالم - حاليًا - حدثًا جليلاً قد يهدد التعليم بأزمة هائلة، ربما تكون هي الأخطر في عصرنا الحديث، حيث تسببت جائحة (فيروس كورونا COVID-19) في انقطاع أكثر من ١,٦ مليار طفل وشاب عن التعليم في (١٦١ دولة)، أي ما يقرب من (٨٠٪) من الطلاب الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم، وجاء ذلك في وقت نعاني فيه بالفعل من أزمة تعليمية عالمية، فهناك الكثير من الطلاب في المدارس، لكنهم لا يتلقون فيها المهارات الأساسية التي يحتاجونها في الحياة العملية، ويظهر مؤشر البنك الدولي عن (فقر التعلم) - أو نسبة الطلاب الذين لا يستطيعون القراءة، أو الفهم في سن العاشرة - أن نسبة هؤلاء الطلاب قد بلغت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، قبيل تفشي الفيروس (٥٣٪)، وقد تقضي هذه الجائحة إلى ازدياد تلك النتيجة سوءًا، نتيجة للآتي:

- غلق المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية.
 - زيادة معدلات التسرب من الدراسة.
 - زيادة أعداد الأميين.
 - انعدام المساواة في النظم التعليمية التي يعاني منها معظم الدول.
- وقد رصدت العديد من المنظمات الدولية المشكلات التربوية التي يعانيها الأفراد، في ظل أزمة جائحة كورونا، الذي اجتاح العالم مع بدايات عام ٢٠٢٠، والتي من

أبرزها الافتقار لتلبية احتياجاتهم التعليمية التي تتطلب فرصًا بديلة للتعليم والتعلم للدمج ومواصلة التعلم مدى الحياة - خاصة بعد غلق المؤسسات التعليمية- فضلاً عن نقص معلمي الكبار في أوقات الأزمات، والافتقار للمعلمين والمدربين الأكفاء، فالعديد منهم معلمو ضرورة ليس لديهم خبرات كافية ويفتقرون للمهنية، وعلى هذا الأساس، فإن تدريب معلمي الكبار وتنمية كفاياتهم المهنية في بيئات الطوارئ أصبح ضرورة حتمية في وقتنا الراهن والمستقبلي، وبخاصة بعد تفشي "وباء كورونا Covid-19"، وكذلك انتشار الحروب والنزاعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى منع ملايين الأفراد الكبار حول العالم من الذهاب للمؤسسات التعليمية بسبب تلك الظروف الطارئة، حيث يمكن لتعليم الكبار توفير بيئة تعليمية آمنة لهم، تساعد على دمجهم مرة أخرى في المجتمع.

المحور الأول: ما هو فيروس كورونا المستجد: corona virus

غالبًا ما يستخدم المصطلحان (فيروس كورونا، وكوفيد-19) للإشارة إلى نفس العدوى، إلا أن فيروسات كورونا هي في الواقع عائلة من الفيروسات التي يسبب بعضها أمراضًا للإنسان، في حين لا يتسبب البعض الآخر في ذلك، والفيروس الذي يثير قلقًا بالغًا في الوقت الحالي يسمى (SARS-CoV-2)، أو فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة نوع 2؛ ولا يوجد الخلط بينه وبين فيروس مرض السارس الذي كان الجميع متخوفًا منه عام ٢٠٠٣، إذ إن فيروس (SARS-CoV-2)، هو الذي يتسبب في مرض "كوفيد-19" (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠٢٠، ١٦).

هذا الفيروس أحدث حالة من الهلع والفرع بين جموع سكان الأرض، والذي انتابتهم الأزمات النفسية قبل معرفة ماذا تعني كورونا؟ وأين ظهرت؟ وما هو سبب ظهورها؟ وهل هناك علاج لمواجهة هذه الفيروسات؟ تساؤلات بدرت إلى أذهان الجميع بمجرد معرفة الأمر.

الأمر الواضح للجميع الآن أن فيروساً لا يرى بالعين المجردة كان قادراً على خلق حالة من الفوضى في هذا العالم، وإجبار الجميع على إعادة ترتيب مفردات حياتهم، بما يتناسب مع إجراءات الوقاية منه، فقد دق هذا الفيروس المتفشي - والذي وصل إلى درجة الوباء - أجراس الإنذار للانتباه لأشياء كثيرة من أهمها:

- اتباع إجراءات الوقاية من العدوى بالفيروس.
 - الحفاظ على النظافة الشخصية.
 - تبني نمط صحي وغذائي ورياضي متزن.
 - اتباع أساليب غير تقليدية في مواصلة التعليم والتعلم في ظل الأزمة.
- ومن هنا يأتي دور التربية وتعليم الكبار من خلال تدريب الصغار والكبار على قيم صحية، ومهارات حياتية ضرورية كانت - قبل ذلك - ترفاً من وجهة نظر البعض، واليوم أصبح الجميع مجبراً، ودائماً ما يستجيب الإنسان إلى ما يُجبر عليه، ولكن الأمر الحتمي والقاسي هو إيقاف الحياة والتي من مظاهرها (إغلاق المؤسسات التعليمية، امتلاء المستشفيات والمصحات، إغلاق النوادي والأماكن العامة، إغلاق معظم

المصالح الحكومية، إغلاق دور العبادة .. الخ)، فتحول هذا الفيروس إلى شبح غامض يهدد جميع سكان العالم.

المحور الثاني: تأثيرات فيروس كورونا المستجد على أهداف التنمية

المستدامة

أزمة فيروس كورونا ليست مجرد أزمة صحية عالمية، بل هي أزمة إنسانية بكل المقاييس، لأن لها العديد من الأبعاد: "الاقتصادية، والاجتماعية، السياسية، والتعليمية، والثقافية، .. الخ، بالإضافة إلى ذلك فإن لهذه الأزمة تأثير عميق وسلبى على تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ حيث إن نسبة كبيرة من موارد العالم ستذهب لمواجهة آثار فيروس كورونا، وستبقى نسبة أقل فيما بعد لتنفيذ خطط التنمية المستدامة في العالم.

الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠ - ٢٠١٥)، كما تشمل كذلك مجالات جديدة، مثل: (تغير المناخ، والمساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة)، جميع هذه الأهداف مترابطة، وتحقيق هدف منها سيكون له تأثير إيجابي على الأهداف الأخرى، لكن جاءت جائحة كورونا لتعصف بهذه الأهداف، وتؤثر سلباً على تنفيذ معظم أهداف التنمية المستدامة بطريقة مباشرة، وبعضها الآخر بطريقة غير مباشرة، على النحو التالي (عمر الحسيني، ٢٠٢٠):

١. بالنسبة للهدف (١) الخاص بالقضاء على الفقر: قد يؤثر فيروس كورونا على هذا الهدف مباشرة، حيث يمكن أن يؤدي فقدان الدخل لدى نسبة كبيرة من الناس - وبخاصة الشرائح الضعيفة من المجتمع والأسر، إلى الوقوع تحت خط الفقر، وعدم استطاعتهم الحصول على قوت يومهم، وهذا ما جعل الحكومات توفر لهم بعض الإعانات المادية والعينية .. ولكن إلى متى ستستمر هذه الإعانات؟.
٢. بالنسبة للهدف (٢) الخاص بالقضاء على الجوع: لقد أدت التدابير اللازمة لاحتواء أزمة انتشار فيروس كورونا - من خلال فرض الحجر الصحي وتقليل ساعات العمل وغلق المدن - إلى تعطيل إنتاج الغذاء وتوزيعه بشكل كافٍ، مما أدى إلى زيادة أسعاره بشكل كبير، مع صعوبة توفره في الكثير من المناطق، وبذلك أثرت جائحة كورونا بالسلب على الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.
٣. بالنسبة للهدف (٣) الخاص بالصحة الجيدة والرفاه: أظهر فيروس كورونا العديد من السلبيات على المجال الصحي على مستوى العالم، والتي من أهمها: الضغط

الشديد على النظم الصحية والرعاية الصحية، في ظل عدم وجود أعداد كافية من المستشفيات، وقلة وفرة المستلزمات الطبية والأجهزة، وبخاصة أجهزة التنفس الصناعي، وقلة أعداد الأطباء ومقدمي الخدمة الطبية، كما أظهرت الأزمة عدم وجود خطط مسبقة لمواجهة الكوارث الطارئة، مما أثر على ارتفاع أعداد الوفيات، والمصابين على مستوى العالم.

٤. بالنسبة للهدف (٤) الخاص بالتعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع: يأتي الهدف الرابع من أكثر أهداف التنمية المستدامة تأثرًا بجائحة كورونا، وذلك بسبب غلق معظم المدارس والمؤسسات التعليمية، ووجود ما يقرب من (مليار شخص) خارج المؤسسات التعليمية، كما أظهرت الأزمة عدم جاهزية غالبية الدول لنظام التعليم عن بعد، خاصة في الدول النامية التي لا تتاح فيها هذه الخدمة لغالبية الدارسين، وبالتالي التأثير بالسلب على برامج تعليم وتعلم الكبار المتاحة قبل الأزمة.

٥. بالنسبة للهدف (٥) الخاص بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: لفقد أثر فيروس كورونا على هذا الهدف بطريقة غير مباشرة، حيث إن الأزمة أدت إلى توسيع الفجوة بين الطبقات، خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة والأشد فقرًا، والتي ليس لديها إمكانيات متاحة لمواكبة التعايش مع أزمة كورونا، بالإضافة إلى أن غالبية معيلي هذه الأسر من العمالة غير المستديمة، التي تأثرت أكثر بعد جائحة كورونا

- وفقدوا وظائفهم. كما تتحمل النساء عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر، ويشكلن غالبية العاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية أثناء تفشي المرض.
٦. بالنسبة للهدف (٨) الخاص بتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي: تأثر هذا الهدف بشكل كبير بجائحة كورونا، نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تعطل كثير من القوى العاملة عن العمل في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في القطاعات الأكثر تضرراً التي تضم نسبة عالية من العمالة ذات الأجور المتدنية، والعمالة غير المنتظمة، مما أدى بهم إلى خطر الوقوع تحت خط الفقر، ومواجهة تحديات أكبر في العودة لأشغالهم بعد فترة التعافي .
٧. بالنسبة للأهداف (٩، ١٠، ١١، ١٢) الخاصة بالمدن والمجتمعات المستدامة: يواجه السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة خطراً أكبر للتعرض لفيروس كورونا؛ بسبب الكثافة السكانية العالية، وسوء ظروف الصرف الصحي، وصعوبة توافر مياه نظيفة.
٨. بالنسبة للهدف (١٦) الخاص بالسلام والعدل والمجتمعات الآمنة: أثرت جائحة كورونا على هذا الهدف بشكل مباشر، حيث إن أكثر المناطق في العالم تأثراً بجائحة كورونا هي مناطق النزاع، لما يعانيه شعوب هذه المناطق من ضعف الإمكانيات في جميع المجالات الطبية، والاجتماعية، والاقتصادية من قبل ظهور هذا الفيروس، وبعد ظهور هذه الجائحة، تعاني هذه المناطق من عدم وجود وسائل

الحماية من الفيروس والعلاجات المتاحة له أو المستشفيات التي يتلقى فيها المرضى العلاج.

٩. بالنسبة للهدف (١٧) الخاص بالشراكات لتحقيق الأهداف: أثرت جائحة كورونا بالسلب على هذا الهدف الخاص بالشراكات، لما أحدثته الجائحة من رد فعل قوي ضد العولمة، وإغلاق المجالات الجوية لكل دولة، وعدم استقبال رعايا الدول الأخرى، وإيقاف الرحلات السياحية خوفاً من انتقال العدوى، مما أثر على التعاون والشراكات بين الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورغم ذلك فهناك تعاون من نوع آخر يتمثل في ضرورة تبادل الخبرات في مجال مكافحة الأمراض والفيروسات، وما يستجد من وسائل للمكافحة والعلاج.

المحور الثالث: تأثيرات جائحة كورونا COVID-19 على تعليم وتعلم الكبار في العالم
مع نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠، عندما بدأت أجراس الإنذار تدق للتحذير من تزايد تفشي فيروس كورونا المستجد، قام البنك الدولي بتشكيل فريق عمل عالمي متعدد القطاعات لدعم تصدي البلدان لهذه الأزمة، والإجراءات التي تتخذها للتكيف معها، في ذلك الوقت، لم يكن هناك سوى "الصين" وعدد قليل من البلدان المتضررة الأخرى، تفرض التباعد الاجتماعي من خلال إغلاق المؤسسات التعليمية، وبعد عدة أيام أغلقت حوالي (١٢٠ دولة) مؤسساتها التعليمية، مما أثر على ما يزيد عن (مليار طالب ودارس كبير) في جميع أنحاء العالم، رأوا مؤسساتهم التعليمية تغلق أمام أعينهم لأجل غير مسمى.

ومن الجدير بالذكر، أن تأثير جائحة كورونا على "تعليم وتعلم الكبار" يكون أكثر تدميرًا في البلدان التي تنخفض فيها نتائج التعلم، وترتفع فيها معدلات الأمية والتسرب من التعليم، وتضعف فيها القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وبينما يبدو أن إغلاق المؤسسات التعليمية يمثل حلاً منطقيًا لفرض التباعد الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية، فإن إغلاقها لمدة طويلة سيكون له تأثير سلبي غير متناسب على الطلاب الأكثر تضررًا، فهؤلاء الدارسين لديهم فرص أقل للتعلم في المنزل، وقد يمثل الوقت الذي يقضونه خارج المؤسسات التعليمية أعباءً اقتصادية على كاهلهم وكاهل أسرهم. كما يمكن للمكاسب التي تحققت - بشق الأنفس - في توسيع نطاق الحصول على تعليم الكبار أن تتوقف، بل وتنتهي مع تمديد إغلاق مؤسسات تعليم الكبار، وتبقى إمكانية الحصول على خيارات بديلة - مثل التعلم عن بعد - بعيدة المنال لمن لا تتوفر لديهم وسائل الاتصال، والإنترنت؛ وقد يتسبب هذا الأمر في المزيد من الخسائر في رأس المال البشري، وتقلص الفرص الاقتصادية للدولة جراء توقف الأنشطة بها.

أدوار مؤسسات تعليم وتعلم الكبار في أوقات الأزمات والكوارث:

من الأمور المسلم بها، أنه بإمكان الإجراءات التعليمية أثناء الأزمات أن تدعم الوقاية وتعافي الصحة العامة مع تخفيف أثر تلك الأزمات على الدارسين الكبار، وعندما تندر المرافق الصحية، يمكن تحويل المؤسسات التعليمية - النظامية وغير النظامية - إلى مراكز حجر صحي لاحتجاز المصابين مؤقتًا أثناء الأزمات - كما حدث مع المركز الإقليمي لتعليم الكبار بمرس الليان، الذي تحول إلى مستشفى حجر

صحي لعلاج المصابين، وعزلهم عن المجتمع حتى التعافي - كل هذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار في عملية التخطيط، ولاسيما في مرحلتي التكيف، والتعافي، كما أن التعليم يمكن أن يساهم في حماية الأطفال والشباب، من خلال مساعدتهم على التكيف، أو الحفاظ إلى حد ما على الأوضاع الطبيعية أثناء الأزمات، والتعافي بسرعة أكبر مع ما يُرجى من اكتساب بعض المهارات الجديدة المفيدة، أي اكتساب مهارات التعلم عن بعد، ومزيد من إتقان المهارات الرقمية متى دعت الحاجة لذلك.

مما سبق يتضح أن أبرز أدوار وأهداف تعليم وتعلم الكبار في أوقات الأزمات والكوارث، تتمثل في الآتي: (سوزان نيكولاوي، ٢٠٠٢، ٢٢ - ٢٣)

١. تنمية مهارات البقاء: تأتي تنمية المهارات الحياتية لدى الكبار اللازمة لحمايتهم والبقاء على حياتهم، في مقدمة أولويات تعليم الكبار في حالات الطوارئ، مثل: المهارات اللازمة للتعامل مع الأخطار والتهديدات مثل: الوقاية من عدم الإصابة بالأمراض والأوبئة، وزيادة الوعي بالأساليب الصحية في التعافي .. وغيرها.

٢. تنمية مهارات التكيف والاندماج: وذلك من خلال تخفيف الأثر النفسي والاجتماعي الناتج عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتفشي الأوبئة والأمراض، عبر مساعدة الكبار على استعادة الثقة بالنفس، والقدرة على التأقلم والتعايش والاندماج والتكيف مع الأزمة، مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الاحترازية اللازمة للوقاية من مخاطرها.

٣. **تنمية مهارات إدارة الأزمات:** وذلك من خلال تنمية مهارات الكبار في حل المشكلات، ومهارات مواجهة فقدان والخسارة في سياقات الأزمات والكوارث، وأساليب مواجهة الأزمة، وتقادي الإصابة بالفيروسات والأوبئة .. الخ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إدخال محتوى معين مثل: "أساليب الوقاية، ونشر الوعي، وإتاحة الفرصة للتفاعل الإيجابي مع الأزمات .. الخ".
٤. **تنمية المهارات الحياتية:** فالمهارات الحياتية ذات أهمية قصوى في حالات الطوارئ والأزمات، فهذه المهارات تساعد المتضررين من الأزمات على مواصلة النمو، وإحداث التغير المطلوب في ضوء المستجدات.
٥. **إكساب الكبار المهارات الأكاديمية:** لا يمكن تجاهل المهارات الأكاديمية الأساسية للكبار أثناء حالات الطوارئ، فالأزمات غالبًا ما تؤخر الدارسين من الناحية الأكاديمية، إما لغياب نظم التعليم الموجهة لهم، أو لأن التعليم ينقطع من حين لآخر، ويعتبر اكتساب الكبار لمهارات القراءة والكتابة والحساب أمرًا حيويًا لاستقلالية الشخص الكبير وكفايته الذاتية؛ فضلاً عن أهمية هذه البرامج في تقديم آليات الدعم النفسي الاجتماعي للكبار، حيث توفر إحساسًا بالحالة السوية وفرصًا للإنجاز.

المحور الرابع: التجربة المصرية في إدارة أزمة تعليم وتعلم الكبار خلال أزمة كورونا

لما كان التعليم عملية مستمرة لا نهاية لها، وكانت عمليات التعليم والتعلم تتم بشكل مباشر وجهًا لوجه؛ فإنه وفي ظل ما ألقته جائحة كورونا من تداعيات سلبية على عمليات التعليم والتعلم، على نحو تعطلت معها صور التعليم التقليدي الذي يجتمع فيه الدارس مع المدرس في حيز مكاني وجهًا لوجه، أصبح لزامًا وتحقيقًا لمبدأ استمرارية التعليم والتعلم أن يكون التعليم فص بيئة تقودها أجهزة الكمبيوتر والتقنيات الرقمية، ولما كانت الهيئة العامة لتعليم الكبار هي المؤسسة المنوط بها مباشرة المسؤوليات التنفيذية والتعليمية التي يتطلبها العمل في مجال محو الأمية، ومواصلة التعلم للمتحررين من الأمية، وكان من بين هذه المسؤوليات: إقرار نظام الدراسة، وخطتها، ومناهجها، ومستوياتها المختلفة ومراحلها؛ شرعت الهيئة العامة لتعليم الكبار في تبني استراتيجية تعتمد على توظيف التكنولوجيا الحديثة في تعليم وتعلم الكبار في ظل أزمة جائحة كورونا.

تدخلات الهيئة العامة لتعليم الكبار لمواجهة الأزمة:

كشفت الأزمة التي خلفتها جائحة كورونا مدى الخلل في البنية التكنولوجية لمؤسسات تعليم الكبار في مصر، والتي وضعتها أمام تحدي كبير، ويتمثل الجانب الإيجابي للأزمة أنها أتاحت مساحة أمام المؤسسات لاتخاذ أساليب غير تقليدية وإبداعية في مواجهة الأزمة، لذا؛ سعت الهيئة العامة لتعليم الكبار لتدارك هذه الأزمة،

والتعامل معها بأساليب غير تقليدية، تعتمد في المقام الأول على التكنولوجيا، ودون الإخلال بالإجراءات الاحترازية التي نادى بها الدولة حفاظاً على المواطن المصري، وتمثلت تدخلات الهيئة العامة لتعليم الكبار في الآتي:

وضع خطة تنفيذية لاستخدام التكنولوجيا في مجال محو الأمية وتعليم الكبار: في ظل الكوارث الطبيعية والأزمات العالمية دائماً ما نلجأ إلى التكنولوجيا وأدواتها، إما على سبيل الحل، أو على سبيل المخرج من الأزمة بشكل مؤقت، ومن هنا ظهرت أهمية التكنولوجيا ووسائلها في مساعدة الإنسان على تخطي الأزمات، حيث أصبحنا الآن بين خيارين إما إيقاف الدراسة وغلق فصول محو الأمية، وفصول مواصلة التعلم للمتحربين من الأمية بشكل كامل، أو اتباع سبل إلكترونية بديلة تخفف من حدة الأزمة، الأمر الذي يجعل من التكنولوجيا عاملاً أساسياً في حالات توقف سير الحياة اليومية بشكل طبيعي،

❖ تكنولوجيا المعلومات البديل الأفضل لتعليم الكبار في ظل جائحة كورونا

أكدت تجارب الكثير من الدول - التي أطلقت مبادرات غير تقليدية لمحو الأمية وتعليم الكبار - أن استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛ يساعد في توصيل التعليم إلى الأشخاص المستبعدين، والمهمشين، التي تحول ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية دون الانتظام في مؤسسات تعليم الكبار، كما أنه يساعد في تحسين نوعية التعليم المقدم لهم (قاسم بن محمد البلهيشي، ٢٠١٨، ٩٠). وتزداد أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تعليم الكبار في ظل الأزمات والكوارث، التي تؤدي إلى إغلاق

المؤسسات التعليمية، كما هو الحادث مع جائحة كورونا التي أغلقت المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية - بشكل شبه كامل- في معظم دول العالم؛ لذا أصبحت التكنولوجيا هي السبيل الأفضل - بل الخيار الوحيد - لاستمرار النظم التعليمية، في ظل دواعي التباعد الاجتماعي بين الأفراد لعدم نقشي فيروس كورونا المستجد.

❖ دواعي الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم وتعلم الكبار:

من أبرز دواعي الاعتماد على التكنولوجيا في تعليم وتعلم الكبار، في ظل الأزمة التي خلفتها جائحة كورونا، ما يلي:

١. غلق المؤسسات التعليمية في معظم دول العالم بسبب الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدول لمنع نقشي وباء كورونا.

٢. عجز الأنظمة التعليمية الحالية عن تقديم خدماتها بالطرق التقليدية في ظل الأزمات.

٣. عجز المؤسسات التعليمية عن تقديم الخدمة التعليمية للأعداد المتزايدة الراغبة في التعليم في برامج تعليم الكبار المتنوعة: "محو الأمية، البرامج التكميلية، مواصلة التعلم، التدريب، والتنمية المهنية .. وغيرها".

٤. عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية، نتيجة التركيز على المناطق المكتظة بالسكان، والمناطق الحضرية، في حين يتعذر الحصول على الخدمات التعليمية في المناطق النائية والريفية.

٥. التدفق الغزير للمعلومات، الذي يصل إلى مرحلة الانفجار، وتعدد مصادرها، وصعوبة متابعتها من قبل الكبار الراغبين في التعلم المستمر، والتزود بالمعرفة مدى الحياة.

❖ أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعملية تعليم وتعلم الكبار:

تتعدد المزايا التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التعليم والتعلم، وبخاصة للدارسين الكبار، وتزداد أهمية الاعتماد على التكنولوجيا في أوقات الأزمات والكوارث، التي يصعب معها استخدام الطرق التقليدية في التعليم التي تتطلب وجود الدارسين في قاعات الدراسة، كما هو الحال في أزمة كورونا، وتتمثل مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم الكبار فيما يلي:

١. يتناسب مع حالات الطوارئ والأزمات التي تحول دون فتح المؤسسات التعليمية.

٢. التغلب على مشكلة زمان ومكان الدراسة، والتي تمثل عقبة أمام ملايين الكبار تحول دون التحاقهم ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

٣. إيجاد الظروف التعليمية الملائمة والمناسبة لحاجات الدارسين الكبار، من أجل الاستمرار في عملية التعلم.

٤. يكسب التعليم الإلكتروني الدافعية للمعلم والمتعلم في مواكبة العصر والتقدم المستمر في التكنولوجيا والعلوم والتواصل مع المستجدات في شتى المجالات.

٥. ينمي مهارات التعلم الذاتي لدى الدارسين، والاعتماد على أنفسهم في اكتساب الخبرات والمعارف.

٦. مناسب لمعطيات العصر فهو الأسلوب الأمثل لتهيئة الكبار للحياة العلمية والعملية.

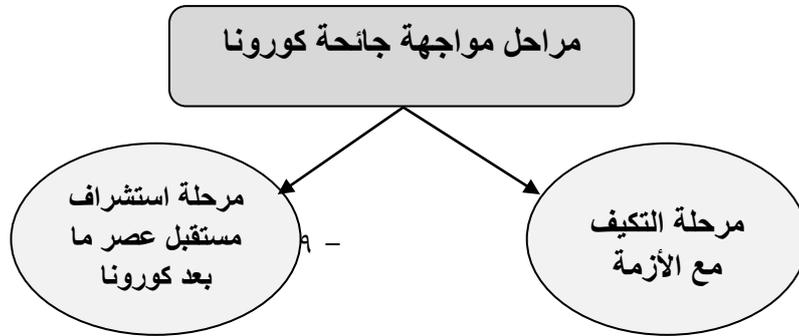
٧. يحقق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع.

❖ مراحل التجربة المصرية وإجراءاتها في إدارة الأزمة:

في ظل الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة المصرية لمواجهة فيروس كورونا المستجد COVID 19، والتي أوصلت بإغلاق جميع المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية بشكل كامل، حفاظاً منها على صحة المواطنين؛ حرصت الهيئة العامة لتعليم الكبار - كإحدى مؤسسات الدولة - في الاستجابة للأزمة، والتعامل معها وفقاً لمرحلتين: الأولى: مرحلة الاستجابة والتكيف مع الأزمة، المرحلة الثانية: التخطيط للمستقبل بعد عصر كورونا، كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل رقم (٢)

مراحل مواجهة أزمة جائحة كورونا في مجال تعليم وتعلم الكبار



المرحلة الأولى: الاستجابة والتكيف مع الأزمة:

كان إغلاق ما يزيد عن (٥٠ ألف فصل) لمحو الأمية، ومواصلة التعلم للمتحررين من الأمية، جراء جائحة (فيروس كورونا المستجد COVID-19)، بمثابة الكارثة - غير المتوقعة- على حركة تعليم وتعلم الكبار بمصر، تلك الفصول التي تشرف عليها الهيئة العامة لتعليم الكبار بالتعاون مع الجهات الشريكة: "الوزارات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص"، وفقاً لـ (قانون ٨) لسنة (١٩٩١)، الذي ينص على: "إن محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطني تشترك فيه كافة مؤسسات الدولة الحكومية، والمجتمع المدني، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية .. الخ.

وكان قرار الحكومة المصرية بإغلاق جميع المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية؛ يمثل حلاً منطقيًا لفرض التباعد الاجتماعي داخل المجتمع - وهو نفس الإجراء الذي اتخذته معظم دول العالم - إلا أن إغلاقها لمدة طويلة سيكون له تأثير سلبي وكارثي على حركة تعليم الكبار بمصر، ومن ثم تأثيره السلبي على رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تصبو من خلالها إلى إعلان مصر خالية من الأمية قبل عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن الدولة أخذت خطوات استباقية لتطوير التعليم النظامي، وبخاصة التعليم قبل الجامعي، وفق خطة وزارة التربية والتعليم التي تعتمد فيها على استثمار التكنولوجيا بشكل كبير، ورغم وجود بعض أوجه القصور؛ إلا أن

المنظومة التعليمية النظامية استمرت في عملها رغم إغلاق المدارس، وفق خطة الوزارة لإدارة الأزمة.

أما بالنسبة لحالة تعليم وتعلم الكبار؛ نجد أن الوضع مختلف تمامًا، ويحتاج رؤية جديدة وواقعية للتعامل مع الأزمة، تنطلق من طبيعة الدارس الكبير الذي يصعب عليه التعامل مع التكنولوجيا، فضلاً عن صعوبة حصوله على جهاز تابلت أو هاتف نقال كما هو الحال في التعليم قبل الجامعي، وكذلك ضعف البنية التحتية للفصول التعليمية، حيث إن جميع الفصول ملحقة بالجهات الشريكة (الحكومية، والمجتمع المدني)، مما يصعب معه تجهيزها تكنولوجياً، بعد انتهاء الأزمة، علاوة على ضعف مهارات معلمي محو الأمية وتعليم الكبار في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يستدعي البحث عن طرق غير تقليدية للتكيف مع الأزمة، وضمان استمرارية منظومة تعليم وتعلم الكبار في عملها، ولو بشكل تدريجي، وكذلك استشراف مستقبل تعليم وتعلم الكبار بعد أزمة جائحة كورونا.

وبات التدخل التكنولوجي هو الخيار الوحيد، وطوق النجاة الذي من خلاله يمكن إعادة الحياة لحركة تعليم وتعلم الكبار مرة أخرى، والتكيف مع الأزمة التي خلفتها جائحة كورونا، من خلال الأخذ بنظام **(التعلم عن بعد)** في محو الأمية وتعليم الكبار، كنظام جديد لا بد من الاعتماد عليه وقت الأزمات والكوارث، وفي غير أوقات الأزمات أيضًا؛ نظرًا لأهميته الكبيرة في الوصول للدارسين الكبار، وإمكانية تغلبه على الكثير من المشكلات والتحديات، فلجأت الهيئة العامة لتعليم الكبار للآتي:

آليات الاستجابة والتكيف مع الأزمة:

للتكيف مع أزمة جائحة كورونا؛ استعانت الهيئة العامة لتعليم الكبار بمصادر التعليم والتعلم التكنولوجي، والتعلم عن بعد، للتخفيف من حدة فقدان التعلم، فسعت إلى الآتي:

١- إنشاء وحدة للتطوير التكنولوجي بالهيئة:

- قامت الهيئة العامة لتعليم الكبار بإجراء سريع نحو إنشاء وحدة خاصة بالتطوير التكنولوجي للتخفيف من حدة الأزمة والتكيف معها، تتمثل مهامها في الآتي:
- رقمنة المناهج ومصادر التعلم المعتمدة في محو أمية الكبار.
- إنشاء منصة إلكترونية تسمح بفتح فصول لمحو أمية الكبار، من خلال التواصل عن بعد باستخدام الوسائط المتعددة.
- إعداد معايير فنية وتعليمية لإنتاج مواد تعليمية تفاعلية باستخدام التكنولوجيا، تتناسب مع الجمهور المستهدف.
- تسجيل مناهج محو الأمية باستخدام التكنولوجيا الرقمية، في مقاطع فيديو صغيرة، بواسطة مجموعة من المعلمين المتميزين، وذلك لبثها عبر رسائل برامج التواصل الاجتماعي للدارسين.
- بث المواد التعليمية المنتجة على المنصات الإلكترونية المتاحة ، مثل: الموقع الرسمي للهيئة العامة لتعليم الكبار، ومواقع التواصل الاجتماعي، وقناة

اليوتيوب الخاصة بالبرنامج، وغيرها من الوسائل التكنولوجية الأخرى، تيسيراً على الدارسين؛ لضمان وصول المواد التعليمية بشتى الطرق الممكنة.

٢- تدريب المعلمين والمدرّبين على مهارات التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد: وذلك عن طريق قيام الهيئة العامة لتعليم الكبار بتنظيم دورات تدريبية عن بعد، للمدرّبين والمعلمين، على مهارات التعلم الإلكتروني، والتعلم عن بعد، والتي تتضمن إكسابهم المهارات التالية:

- مهارة التخطيط لبرامج التعليم عن بعد في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- مهارة استخدام الوسائط التكنولوجية المتنوعة في نظام التعليم عن بعد.
- الطرق المناسبة لإعداد دروس محو الأمية باستخدام التكنولوجيا.
- إجراءات فتح فصول محو الأمية ومواصلة التعلم عن بعد.
- مهارات تسجيل الحضور، والغياب، والتفاعل عن بعد مع الدارسين.
- مهارات تصميم محتوى تعليمي وأنشطة تربوية عن بعد.
- مهارات وأساليب تقويم الدارسين الكبار في برامج التعليم عن بعد.

٣- وضع تعليمات تنظيمية لفتح وتشغيل فصول التعليم عن بعد: يعد وضع تعليمات تنظيمية لآليات فتح فصول محو الأمية ومواصلة التعلم للمتحررين من بعد، أمراً مهماً لضمان عدم تعطل العملية التعليمية في مجال تعليم وتعلم

الكبار، وتماشياً مع سياسة الدولة للتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجاءت التعليمات على النحو التالي:

- إعادة فتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار بنظام التواصل عن بعد، باستخدام الوسائط التكنولوجية، ووسائل الاتصال الحديثة، بما يضمن استمرارية العملية التعليمية، مع تنفيذ تعليمات الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد
- يمكن تطبيق المنظومة الجديدة على مستوى جميع محافظات الجمهورية، وطبقاً لإمكانيات كل محافظة على الفصول التالية: "التثقيفية، والفصول الذاتية، وفصول التعاقد الحر"، كمرحلة أولى، ثم التوسع بعد ذلك.
- يمكن تطبيق المنظومة على فصول محو الأمية التابعة للجامعات، والجهات الشريكة، والمدرسين الذين لديهم القدرة على التعامل مع البرامج والمنصات التكنولوجية من بعد، مثل برنامج (Zoom Meeting Cloud)، على أن يتولى مدرس الفصل تمكين الدارسين على المنظومة الجديدة.
- يمكن إجراء امتحانات للدارسين بالطرق التقليدية - بشكل مؤقت- على أن تراعى وسائل التأمين اللازمة، والصادرة من قبل وزارة الصحة، خاصة منع التجمعات، ووجود مسافة آمنة بين المُمتحن والآخر، وطبقاً لخطة الإدارة العامة لتقييم الأداء بالهيئة العامة لتعليم الكبار.

٤ - الإجراءات التنفيذية لتطبيق منظومة التواصل عن بعد

أ- الإعلان عن المشروع: يتم الإعلان عن المشروع بمعرفة إدارات تعليم الكبار وفرع الهيئة بالمحافظات بنظام التعلم عن بعد، كأحد الآليات التي تستخدمها الهيئة في إتاحة فرص التعلم لكافة الفئات المستهدفة، وذلك من خلال الندوات، والاجتماعات، والقوافل، واللقاءات مع الجهات الشريكة، وطلبة الجامعات، وشباب الخريجين.

ب- تسجيل بيانات فصول التعلم من بعد: يتم تسجيل بيانات المعلمين والدارسين الراغبين في التعلم بنظام التعلم عن بعد، الذين توافرت فيهم الشروط اللازمة على قاعدة بيانات الهيئة العامة لتعليم الكبار، وفق نوعية الفصل الذي تم التعاقد عليه، من خلال استحداث أنواع جديدة لفصول محو الأمية: يتم إضافة ثلاث أنواع جديدة من الفصول على قاعدة بيانات الهيئة، تتمثل في: (التعليم عن بعد - تعاقد حر)، و(التعليم عن بعد - تعاقد ذاتي)، و(التعليم عن بعد - تنشيطي).

ت- المناهج التعليمية المستخدمة: يستخدم المعلم أحد المناهج المعتمدة من الهيئة، وكذلك التطبيقات الإلكترونية لها، أو الميسرة لاستخدامها في مهارات التعليم والتعلم، والمتاحة عبر المنصات الإلكترونية المختلفة، التي تقوم بإعدادها وحدة التطوير التكنولوجي بالهيئة، ويمكن للمعلمين الاستعانة بالفيديوهات التعليمية القصيرة، وكذلك دليل أنشطة التعلم عن بعد.

ث- الوسائل التعليمية والوسائط التكنولوجية: للمعلم أن يستخدم أكثر من وسيط (وسيلة إلكترونية) في عمليات التعليم والتعلم: "المؤتمرات، الفيديو، الرسائل القصيرة، الاجتماعات .. الخ"، كأسلوب للاتصال والتواصل مع الدارسين، ويستخدم الوسائل الأخرى مثل: "الواتساب، أو الماسنجر .. ويمكنه الاستفادة من دعم وحدة التطوير التكنولوجي في هذا الشأن.

ج- مدة الدراسة بفصول التعلم عن بعد: تتحدد مدة الدراسة بفصول التعلم عن بعد وفقاً نتيجة الاختبار القبلي الذي يحدد مستوى الدارسين، فيما أن تكون (٦ أشهر، أو ٣ أشهر) وفقاً لمستوى الدارس، أما بالنسبة للمتسربين من التعليم، الذين لديهم بعض مهارات القراءة والكتابة، فيمكن إلحاقهم بـ (الفصل التنشيطي عن بعد)، ومدته (شهر واحد) كحد أدنى.

ح- توقيتات الدراسة: يتولى المعلم - بالتنسيق مع الدارسين المقيدون بالفصل- تحديد توقيتات عملية التعليم والتعلم عن بعد، باستخدام إحدى الوسائل أو المنصات التي تناسب الدارسين وإمكاناتهم بطريقة مباشرة، أو بمساعدة وسيط، على أن يخطر إدارة تعليم الكبار التابع لها بتوقيتات عمل الفصل، لضبط آليات المتابعة، على أن تتحدد الفترة المقررة لعلمية التعليم والتعلم عن بعد من (٤٥ إلى ٦٠ دقيقة) في اليوم الواحد.

خ- آليات متابعة فصول التعلم من بعد: تخضع عملية متابعة فصول التعليم عن بعد للإدارة المركزية للمتابعة، وإدارات المتابعة بالفروع، وتتولى القيام بالآتي:

- اختيار المتابعين، ممن لديهم مهارات استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته.
- تقديم الدعم الفني المستمر للمتابعين.
- إنشاء سجلات خاصة بفصول التعلم عن بعد تشتمل على (خطة تشغيل هذه الفصول، متضمنة كافة البيانات الخاصة بالمعلمين، وتوقيتات الدراسة، وأسماء المتابعين لهذه الفصول، ومسيرات الفصول، وتقارير المتابعة، متضمنة وقت الزيارة، ونبذة مختصرة عن المحتوى التعليمي الذي تم تقديمه أثناء الزيارة، توجيهات المتابع، الوثائق الدالة على المتابعة، والزيارة، أخذ لقطة شاشة للزيارة مثلاً.

د- **الضوابط المالية لتمويل الفصول:** تتولي الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بالهيئة العامة لتعليم الكبار، وضع القواعد والضوابط المالية للصرف على أعمال فصول التعليم من بعد، والتي تشمل: "مكافآت المعلمين، والمتابعين"، مع إمكانية تخصيص حوافز إضافية للدارسين والمعلمين، كبديل لتغطية تكلفة استخدام الإنترنت.

هـ- إعداد دليل إجرائي لآليات التعليم عن بعد:

تقوم الهيئة العامة لتعليم الكبار بوضع دليل إجرائي لفتح فصول محو الأمية باستخدام التكنولوجيا، ووضع ضوابط وآليات للتعليم والتعلم الإلكتروني، كآلية دائمة من آليات العمل في المستقبل، وليس مجرد آلية لمواجهة الأزمة التي فرضتها جائحة كورونا من آثار سلبية على عمليات التعليم والتعلم التقليدية - وإن كانت هذه الجائحة

هي الدافع المباشر لذلك - ضماناً لاستمرارية عملية تعليم وتعلم الكبار في كل الأوقات، بما فيها أوقات الأزمات والكوارث، وتحت كل الظروف.

مكونات الدليل الإجرائي:

يشتمل الدليل الإجرائي لتعليم وتعلم الكبار باستخدام التكنولوجيا على الآتي:

- المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتعليم الإلكتروني.
- أسس التعليم عن بعد، وأهدافه، ومزاياه.
- نوعية الفصول التي يمكن مباشرة العمل بها من خلال التعليم الإلكتروني
- عناصر العملية التعليمية السائدة في التعليم الإلكتروني.
- أهم أساليب التعليم عن بعد.
- أهم الوسائط التي يمكن استخدامها في التعلم عن بعد
- إجراءات فتح وتشغيل فصول التعليم الإلكتروني
- آليات متابعة فصول التعليم الإلكتروني
- آليات عقد امتحانات محو الأمية للدارسين بفصول التعليم الإلكتروني
- الإطار المالي للصرف على فصول التعليم الإلكتروني.

المرحلة الثانية: استشراف مستقبل تعليم وتعلم الكبار في عصر ما بعد كورونا"

في ضوء تداعيات أزمة جائحة كورونا على تعليم وتعلم الكبار في العالم، وإضرارها الجسيم بأهداف التنمية المستدامة للعالم ٢٠٣٠، ووفقاً لخطة التكيف مع الأزمة، والخروج من المأزق بأقل الخسائر الممكنة، وإعادة التفكير في مستقبل تعليم

وتعلم الكبار في ظل الأزمات والكوارث المحتملة مستقبلاً، كان لابد من استشراف مستقبل تعليم وتعلم الكبار في عصر ما بعد كورونا، وفقاً للرؤية المقترحة.

منطلقات الرؤية المقترحة:

ترتكز الرؤية المقترحة على عدة منطلقات أساسية تتمثل في الآتي:

١- ما تفرضه التحديات التي يمر بها المجتمع العالمي خلال جائحة كورونا التي أثرت سلباً على حركة تعليم وتعلم الكبار عالمياً، وضرورة البحث عن خطط مستقبلية لمواجهة مثل تلك الأزمات والكوارث الطارئة.

٢- التأكيد على أهمية تأهيل وتدريب معلمي الكبار، للتعامل مع الأزمات والكوارث، وتنمية كفاياتهم ومهاراتهم الرقمية، والأدائية، والتواصل الفعال، والتدريس عن بعد .. الخ.

٣- معلمو الكبار هم حلقة الوصل الرئيسية في تبليغ رسائل التعلم في أوقات الأزمات والكوارث، والوصول للدارس الكبير.

٤- التعلم عن بعد، هو الخيار الاستراتيجي الأمثل للتعامل مع جائحة كورونا، والوصول للدارسين الكبار في أماكنهم، في ظل سياسة التباعد الاجتماعي الذي تفرضه الجائحة.

محاور الرؤية المقترحة:

تكمن محاور الرؤية المقترحة لاستشراف مستقبل تعليم وتعلم الكبار في عصر ما بعد كورونا، في النقاط التالية:

١- الاستدامة المهنية للعاملين في مجال تعليم وتعلم الكبار: حيث لابد من تأهيل (المعلمين، المدربين، المتابعين، المشرفين .. إلخ)، وإكسابهم المهارات والكفايات التي تؤهلهم للعمل بكفاءة في ظل الظروف الطارئة والأزمات، والتي تتنوع هذه الكفايات بحيث تشمل على: (كفايات تأهيلية، وكفايات نوعية، وكفايات رقمية، وكفايات أدائية، وكفايات عامة)، على أن يتم إكسابهم هذه الكفايات أثناء فترة الإعداد.

٢- توفير التدريب والدعم المستمرين للمعلمين أثناء الخدمة: إن تدريب معلم الكبار على رأس العمل لا يقل أهمية عن تأهيلهم أثناء فترة الإعداد؛ حيث إن برامج التنمية المهنية تساعد المعلم على تطوير إمكاناته وأدواته التي تمنحه القدرة على الوفاء بالمتطلبات التربوية الجديدة التي تفرضها الأزمات والكوارث، وتوفير الدعم للمعلمين يساعدهم في تنمية مهاراتهم الأساسية، ويمكنهم من العودة للعمل بكفاءة وتقبل.

٣- التكنولوجيا هي البديل الأمثل: لمواجهة جائحة كورونا في تعليم وتعلم الكبار مستقبلاً.

٤- الشراكة والعمل معاً: تحفيز المشاركة المجتمعية في تعزيز برامج تعليم وتعلم الكبار، وبخاصة في أوقات الأزمات والكوارث، مثل الجائحة التي سببها فيروس كورونا المستجد حالياً.

متطلبات تنفيذ الرؤية المقترحة:

هناك العديد من المتطلبات الواجب توافرها لتنفيذ التصور المقترح، من بينها ما يلي:

١. ضرورة وجود رؤية واضحة لتعليم الكبار في حالات الطوارئ من قبل سياسة التعليم بصفة عامة، وتعليم الكبار بصفة خاصة.

٢. تبني استراتيجيات جديدة في إعداد معلم الكبار وتممته مهنيًا، بحيث يتم التركيز على تنمية مهاراته الرقمية، والوجدانية، والصحية، ومهارات الدعم النفسي والاجتماعي.
٣. زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: كجزء من استراتيجيات تعليم وتعلم الكبار مستقبلاً.
٤. تكوين اتجاهات إيجابية لدى المعلمين - أثناء الإعداد - نحو العمل في الظروف الطارئة وأوقات الأزمات، وانتشار الأوبئة.
٥. سن قوانين دولية لحماية وضمان تعليم وتعلم الكبار وقت الأزمات والكوارث، تلتزم بتنفيذها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.
٦. إعداد خطط تنفيذية لمواجهة الأزمات والكوارث في مجال تعليم وتعلم الكبار، واعتمادها من خلال منظمات دولية وإقليمية مثل (اليونسكو، واليونسف ... الخ).

المعوقات المحتملة أمام تنفيذ الرؤية المقترحة:

لا شك أن هناك بعض المعوقات المحتملة التي يمكن أن تحد من فاعلية الرؤية المقترحة، أو تعوق تحقيقها، وهذه المعوقات قد تنشأ نتيجة وجود قصور في عمليات التشغيل، أو التصميم، أو التمويل، أو الإدارة، أو بسبب وقوع بعض الأزمات غير المتوقعة. ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:

١. ضعف الموارد المادية والبشرية المتاحة، وصعوبة إدارتها، ونقص الكفاءات اللازمة لإدارة الأزمات والكوارث .
٢. ضعف المبادرات المحلية والدولية والإقليمية لدعم تعليم الكبار في أوقات الأزمات والكوارث.

٣. ضعف الحوافز والتشجيع من قبل المؤسسات والمنظمات الداعمة لبرامج تعليم وتعلم الكبار في أوقات الأزمات والكوارث.
 ٤. غياب التنسيق في وضع السياسات والخطط التي توجه لتحقيق أهداف تعليم الكبار في أوقات الأزمات والكوارث.
 ٥. عدم وجود مؤسسات أو شعب جامعية منوطة بإعداد معلم الكبار، والاعتماد فقط على برامج تدريبية مقدمة لخريجي الجامعات، وأصحاب المؤهلات المتوسطة.
 ٦. غياب روح المخاطرة، والمبادأة، والابتكار، والإبداع، وضعف القدرة على تحمل المسؤولية في أوقات الأزمات والكوارث.
- ويمكن التغلب على المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ التصور المستقبلي، من خلال بعض الآليات التنفيذية التالية:
١. زيادة اهتمام "المنظمات الدولية، والإقليمية، والمحلية، بنشر ثقافة تعليم وتعلم الكبار في أوقات الأزمات والكوارث، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة في دعم التعليم في ظل الحالات الطارئة والأزمات.
 ٢. قيام المؤسسات والمنظمات المعنية، بوضع آليات لتحفيز المعلمين والدارسين، المؤسسات المعنية بتعليم وتعلم الكبار في أوقات الأزمات والكوارث.
 ٣. التوسع في تطبيق الأنماط الحديثة في تعليم الكبار، مثل: (التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني) والتي تستهدف الكبار في أماكنهم، دون التأثير على جودة التعليم، ودون

ضرورة انتقال الدارسين لمكان آخر للتعلم، في ظل سياسة التباعد الاجتماعي وقت الأزمات، وانتشار الأوبئة.

وأخيرًا، يمكن القول، أن أزمة جائحة كورونا قد أتاحت الفرصة للتطوير الحقيقي في كافة المؤسسات، وعلى كافة الأصعدة، والتي استدعت وجود الخطط البديلة التي طالما تناولها الجميع في الكتب والكتابات، والتي لم تكن موجودة على أرض الواقع بشكل حقيقي، فهذه الأزمة كانت بمثابة الصدمة الكهربائية التي قد تعيد لنا الحياة من جديد، ولكن بشكل مختلف يجعلنا أكثر استعدادًا للمستقبل عن ذي قبل.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. إيفا إفرسن، وإلسا أسترغارد (٢٠١٩): مساواة الجندر في التعليم في حالات الطوارئ، نشرة الهجرة القسرية، العدد (٦٠)، مارس.
٢. سوزان نيكولاي (٢٠٠٢): ما الذي يجب أن يتعلمه الأطفال والكبار أثناء الأزمات؟، مجلة الهجرة القسرية، العدد (١٥)، ديسمبر.
٣. عاشور أحمد عمري (٢٠١٩): رؤية مقترحة لكفايات معلم الكبار في العصر الرقمي، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (٦٨)، ديسمبر.
٤. عمر الحسيني (٢٠٢٠): أثر أزمة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في العالم ومصر، متاح على الموقع التالي: <https://marsad.ecsstudies.com/27748/25-5-2020>.
٥. قاسم بن محمد بن صالح البلهيشي (٢٠١٨): تعليم الكبار في عصر تكنولوجيا المعرفة، القاهرة، شعلة الإبداع للنشر.
٦. منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة "يونيسيف": (٢٠١٩): تقرير العمل الإنساني من أجل الأطفال "لمحة عامة"، مكتب برامج حالات الطوارئ، نيويورك، اليونيسف.
٧. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٢٠): معجم مصطلحات كوفيد-19، الرباط، مكتب تنسيق التعريب.
٨. نشرة نوراخ الخاصة (٢٠١٩): جمع البيانات وبناء الأدلة لدعم التعليم في حالات الطوارئ، شبكة نوراخ العالمية، جينيف.
٩. الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للهيئة العامة لتعليم الكبار ٢٠١٥-٢٠٣٠، القاهرة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

10. **UNESCO (2019)** : Global Education Monitoring Report Summary 2019, Migration, displacement and education: Building bridges, not walls, UNESCO Publishing.
11. **The UN Refugee Agency (UNHCR)**: Global Trends Forced Displacement in 2018.
12. **Unesco (2019)**: Global Education Monitoring Report Summary 2019, Migration, displacement and education: Building bridges, not walls.